الأمم المتحدة

A/55/763

الجمعية العامة

Distr.: General
5 February 2001
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٧ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بمقرري الجمعية العامة ٥٢/٤٦٦ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ و ٥٣/٤٧٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل إبلاغها، بصورة منتظمة، بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. ويوفر هذا التقرير بيانات عن نتائج دورات التمويل الثلاث لسنة العمليات الحالية، ومعلومات عن التقدم المحرز في كل مجال من مجالات التركيز البرنامجي. ويتضمن هذا التقرير ما استجد على المعلومات الواردة في التقارير السابقة للأمين العام (A/53/700 وAdd.1 و A/54/664 وAdd.1-3).

وسوف تلاحظ الدول الأعضاء أنه تم برمجة ما مجموعه ٧٥ مليون دولار تقريباً لسنة ٢٠٠٠. وقد أعطيت غالبية المنح (ويبلغ إجماليها ٤٢ مليون دولار) للمشاريع المتعلقة بالسكان والمرأة، بينما ووفق على ما مجموعه ٩ ملايين دولار للمشاريع المتصلة بصحة الطفل، و ١٧ مليون دولار للمشاريع المتصلة بالبيئة، و٧ ملايين دولار للمشاريع المتصلة بمجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان وبناء قدرات المؤسسات. ومنذ بدء الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، تم حتى نهاية عام ٢٠٠٠ برمجة ما مجموعه ٣٢٦ مليون دولار.

220201 210201 01-23900 (A)
0123900

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٣
ثانيا - البرامج	٥-٣٦	٣
ألف - صحة الطفل	٥-١٠	٣
باء - السكان والمرأة	١١-١٨	٥
جيم - البيئة	١٩-٢٧	٧
دال - السلام والأمن وحقوق الإنسان	٢٨-٣٠	١٠
هاء - الرصد والتقييم	٣١-٣٤	١٠
ثالثا - بناء الشراكات والأنشطة الأخرى	٣٥-٣٧	١٢
رابعا - جولات التمويل	٣٨-٤٣	١٢
خامسا - الترتيبات التنفيذية والمالية	٤٤-٤٥	١٤
سادسا - الاستنتاجات	٤٦-٤٨	١٤
المرفق		
المشاريع الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة		١٦

أولاً – مقدمة

١ – في شهر آذار/مارس ١٩٩٨، أنشأ الأمين العام صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ليكون بمثابة جهة الاتصال بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة، وهي المؤسسة الخيرية التي أنشأها البليونير الإعلامي الأمريكي تيد تيرنر ليوجه عن طريقها تبرعه البالغ بليون دولار دعماً للأمم المتحدة. وصندوق الشراكات، الذي يرأسه مدير تنفيذي، يعمل تحت قيادة نائبة الأمين العام وطبقاً لبرنامج الأمين العام للإصلاح.

٢ – ومن المسؤوليات الرئيسية للصندوق تيسير وضع الأطر البرنامجية والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في تحديد ما يتفق وتلك الأطر من مشاريع ابتكارية عالية الأثر. فالصندوق يلتمس من هيئات الأمم المتحدة في العالم التقدم بمشاريع مقترحة، مشجعاً بذلك على التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة، وبين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية. كما أنه يقوم بتحليل المشاريع المقترحة بالتشاور مع مؤسسة الأمم المتحدة. وتعرض هذه المقترحات على المجلس الاستشاري للصندوق[(١)]. وبعد ذلك، ترفع توصيات المجلس الاستشاري إلى مجلس إدارة مؤسسة الأمم المتحدة للموافقة النهائية.

٣ – كذلك، يقيم الصندوق والمؤسسة شراكات جديدة مع مجموعة متنوعة من المصادر، منها الجهات الخيرية الخاصة، والمؤسسات الأخرى، وأوساط الأعمال التجارية، والجهات المانحة الدولية والثنائية.

٤ – ولعل الدول الأعضاء تذكر أن عام ١٩٩٩ كان أساساً عام تخطيط لتحديد مواضيع البرنامج التي من المقرر أن تدعمها شراكة المؤسسة والصندوق. وبالنسبة لثلاثة مواضيع – هي صحة الطفل، والسكان والمرأة، والبيئة – وضعت الأطر البرنامجية في صورتها النهائية ووزعت (انظر A/54/664 وAdd.1-3). أما بالنسبة للمجال البرنامجي الرابع – وهو السلام والأمن وحقوق الإنسان – فاتفق على أن تبدأ صياغة الإطار في عام ٢٠٠٠.

ثانيا – البرامج

ألف – صحة الطفل

٥ – ووفق في عام ٢٠٠٠ على رصد ما مجموعه ٨,٥ ملايين دولار للمشاريع المتصلة بصحة الطفل. والحافظة الإجمالية لهذا الإطار تبلغ حالياً ١٢٨,٣ مليون دولار (منها ٥٥ مليون دولار مقدمة من جهات مانحة أخرى).

٦ – وخلال عام ٢٠٠٠، انصبت جهود المؤسسة والصندوق على توفير الدعم لمنظمات الأمم المتحدة في وضع المقترحات التي ووفق عليها في عام ١٩٩٩ في صيغتها النهائية. أما

المشاريع التي ووفق عليها في عام ٢٠٠٠ فتم توقيعها جميعاً ويجري حالياً تنفيذها. ويشتمل إطار برنامج صحة الطفل على مجالات تركيز ثلاثة، هي القضاء على شلل الأطفال، ومنع تدخين التبغ، وتقليل معدل وفيات الأطفال. وتتوقع المؤسسة توفير ما يقرب من ٢٠ مليون دولار سنوياً للمشاريع المتصلة بصحة الطفل، بما يتفق وأولويات الأمم المتحدة.

٧ - ويشتمل أحد العناصر الرئيسية من إطار برنامج صحة الطفل على توفير الدعم للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، التي تقودها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعاون مع نادي الروتاري الدولي والمركز الأمريكي لمكافحة الأمراض والوقاية. ومع نهاية عام ٢٠٠٠، بلغت التبرعات المباشرة المقدمة من المؤسسة لتلك المبادرة ٢٤ مليون دولار. وتحققت أوجه نجاح أخرى في إقامة شراكات إضافية، مثل قيام مؤسسة بيل وميلينـدا غيتس، عن طريق الصندوق والمؤسسة، بتقديم ٥٠ مليون دولار للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال. وبذلك تكون الحافظة الإجمالية لتلك المبادرة قد زادت إلى أكثر من ٧٤ مليون دولار.

٨ - وبفضل الدعم المقدم من المؤسسة للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، تمكنت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف من تحصين ملايين الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والاستعدادات تجري حالياً لشن حملة تحصين ضد شلل الأطفال تستهدف ما يقرب من ٧,٦ ملايين طفل في خمسة بلدان أخرى مزقتها الحروب، هي أفغانستان والسودان وسيراليون والصومال وليبريا.

٩ - ويعد منع تدخين التبغ لدى الأطفال مجالاً آخر من مجالات تركيز إطار البرنامج. فمبادرة ''التحرر من أسر التبغ'' التي تشنها منظمة الصحة العالمية يدعمها عدد كبير من المشاريع التي تمولها المؤسسة والتي تستهدف ردع الأطفال عن مغريات التدخين. فخلال عام ٢٠٠٠، تم توفير ما يزيد على مليون دولار لدعم المؤتمر العالمي الحادي عشر للتبغ أو الصحة، الذي انعقد في شيكاغو بالولايات المتحدة في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠. وكانت المسائل القانونية والتشريعية، فضلاً عن دور وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية، من المجالات الإضافية التي تم التصدي لها من خلال مشاريع المؤسسة والصندوق.

١٠ - وفي مجال تقليل معدل وفيات الأطفال، ينصب الاهتمام على كفالة استمرار توفير اللقاحات والعناصر الغذائية الضئيلة التركيز والوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين الشباب. والمشاريع المنفذة في هذا المجال تستهدف المجتمعات المحلية. ومن الأمثلة على ذلك مشروع السيطرة المتكاملة على أمراض الأطفال، وهو مشروع يستهدف زيادة وعي ومشاركة المجتمعات المحلية. وفي هذا المجال،

وكذا في جهود الوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، تبرز أوجه تآزر وتكامل مع إطار برنامج السكان والمرأة، ولاسيما تزايد الاهتمام بالمراهقين وبتعليم الأقران. وفي هذا المجال، أحرزت المشاريع التجريبية الأولى لعنصر فيروس نقص المناعةالبشرية/(الإيدز) من التقدم ما ساعد، في جولة التمويل المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر، على إقرار التوسع في مشروع منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) من الأم إلى الطفل.

باء - السكان والمرأة

١١ - ووفق، خلال عام ٢٠٠٠ على تخصيص ما مجموعه ٤٢ مليون دولار لـ ٢٤ مشروعاً في مجال السكان والمرأة (انظر المرفق). وفي الوقت الحاضر، يبلغ إجمالي حافظة الإطار البرنامجي هذا ما يربو على ٨٤ مليون دولار.

١٢ - وفي أواخر عام ١٩٩٩، وضع الإطار البرنامجي في صورته النهائية (انظر الوثيقة A/54/664/Add.2)، حيث يهتم بمجالي أولوية رئيسيين، هما تحسين معيشة المراهقات وتحسين نوعية الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وتتوقع المؤسسة أن تقدم لإطار برنامج السكان والمرأة ما يقرب من ٣٠ مليون دولار سنوياً، بما يتفق وأولويات الأمم المتحدة.

١٣ - وفي مطلع عام ٢٠٠٠، تم توزيع الإطار على شركاء الأمم المتحدة المختصين، الذين طلب إلى كل منهم تقديم تقرير من صفحتين عن تصورهم للمشاريع. وورد ما يزيد على ١٠٠ تقرير من هذا القبيل، قام الصندوق والمؤسسة بتحليلها لتحديد مدى جدواها لأولويات الإطار. ومن بين هذه التقارير، تم تحويل ٢٤ إلى مقترحات كاملة أقر تمويلها مجلسا الصندوق والمؤسسة.

١٤ - وفي إطار البرنامج، تعد المراهقات مجالاً ذا أولوية، لأنهن نادراً ما يستهدفن بصورة شاملة. وتستهدف المشاريع في هذا المجال تمكين المراهقات بتيسير لجوئهن إلى الجهات التي تمكنهن من التعبير عن أنفسهن وتحسين مستواهن التعليمي، سواء عن طريق التعليم النظامي أو غير النظامي، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، التمست مشاركة الفتيات ومجتمعاتهن خلال مرحلة تحديد ووضع المشاريع، بما يكفل تجسيد التدخلات المقترحة للاحتياجات الفعلية للفتيات وتوافقها مع الأوضاع والتقاليد المحلية. وأسفر هذا عن تنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع، منها مشروع في موريتانيا لإلحاق الفتيات بالمدارس، ومشروع في منغوليا لدراسة التغيرات السلوكية، ومشروع في سان تومي وبرينسيبي لإيجاد موارد رزق مستدامة.

١٥ - ويعد تحسين معلومات وخدمات الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية - بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتحسين خدمات الولادة والرعاية المقدمة قبل الولادة وبعدها، والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما يشمل الوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) - مجالاً آخر من المجالات ذات الأولوية في إطار برنامج السكان والمرأة. وحظي العنصر الأخير هذا باهتمام خاص، نظراً لتركيز الأمين العام عليه بقوة في تقريره عن الألفية (A/54/2000)، حيث جاء أن تقليل معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً يعتبر هدفاً محدداً. ونتيجة لذلك، انصب الاهتمام في جميع المشاريع المتصلة بالسكان والمرأة، التي ووفق عليها خلال دورة التمويل الثامنة المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر، على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، وتخصيص ما مجموعه ٩ ملايين دولار، تمثل ما يزيد على نصف إجمالي المبلغ المعتمد خلال تلك الجولة.

١٦ - ومازال تعقد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) وحجمه والعواقب الشاملة المترتبة على الإصابة به بحاجة إلى بذل جهود متضافرة، على الصعيد القطري، من جانب الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. ولذلك، ضاعفت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تعاونهما مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، وحرصتا على وضع برامج مشتركة. والواقع أن جميع المقترحات القطرية الواردة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - وهي منطقة جغرافية مستهدفة بالتحديد بسبب ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) فيها - قد وضعتها أفرقة قطرية متخصصة في موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز)، وهو ما يمثل أول جهد برنامجي مشترك في تلك المنطقة الفرعية. ومن الجدير بالذكر أن معظم المشاريع التي ووفق عليها في جولة التمويل الثامنة قد وضعت بصورة مشتركة.

١٧ - والمشاريع التي ووفق عليها لعام ٢٠٠٠ يمكن وصفها بأنها تهتم تماماً بالشباب وبمشاركة المجتمع والتوعية عن طريق الأقران. وسوف تبذل جهود خاصة لكفالة تيسير لجوء المراهقات - اللاتي كثيراً لا تتوافر لديهن المعلومات اللازمة أو وسائل منع الحمل - إلى ملاذات آمنة يستطعن فيها طرح أسئلتهن والحصول على المعلومات اللازمة. وهذه المشاريع تهدف إلى توفير المعلومات والمعارف من خلال توفير خدمات التوجيه النفسي والاختبارات الطوعية أو عن طريق مراكز توجيه الشابات في مجال الصحة الإنجابية.

١٨ - وفي الإطار البرنامجي للسكان والمرأة، ظهر نهج أكثر تركيزاً وتكاملاً. فقد حلت برامج أكبر محل مشاريع النهج السابق شبه المتجزئ الذي سبق وضع الإطار. وهذه البرامج الكبيرة تيسر رصد التنفيذ، سواء من جانب المنظمات أو صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية أو مؤسسة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تطبق منهجيات خاصة بكل بلد لتنفيذ هذه البرامج، التي لها نفس الأهداف العامة. وهذا يتيح فرصة ممتازة لمقارنة مختلف التجارب والتعلم منها.

جيم - البيئة

١٩ - خلال عام ٢٠٠٠، قدمت مؤسسة الأمم المتحدة ١٤ منحة بلغت قيمتها ١٦,٧ مليون دولار لمشاريع الأمم المتحدة في مجال البيئة. فقد خصص ما مجموعه ٣,٦ مليون دولار لمجال الطاقة وتغير المناخ، و ٦,٤ مليون دولار لمجال التنوع البيولوجي، و ٦,٧ مليون دولار لقضايا بيئية أخرى، بما جعل إجمالي التمويل خلال فترة السنوات الثلاث يصل إلى ٦٠,٨ مليون دولار لـ ٤٣ مشروعاً (انظر المرفق).

٢٠ - وبالنظر إلى اهتمام المؤسسة المحدد بمجالات التنوع البيولوجي والطاقة المستدامة وتغير المناخ، رئي في مطلع عام ١٩٩٩ أن من المستحسن الاستعاضة عن إطار برنامجي واحد في مجال البيئة بإطارين مستقلين. وبالتالي، دعيت أفرقة الأطر البرنامجية المعنية بالتنوع البيولوجي والطاقة المستدامة وتغير المناخ إلى الانعقاد لوضع الأطر البرنامجية، حيث ضمت عدداً من كبار المسؤولين عن السياسة العامة بمنظمات الأمم المتحدة، ممن تتصل ولاياتهم أوثق اتصال بهذه المجالات المحددة.

١- التنوع البيولوجي

٢١ - ترمي استراتيجية التنوع البيولوجي التي وضعها فريق الإطار البرنامجي إلى تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما تعزيز العمل الفعال حفاظاً على التنوع البيولوجي باستخدام المناطق المحمية، المخصصة كمواقع للتراث العالمي، في تنفيذ الأهداف الرئيسية لاتفاقية اليونسكو لحماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي وغيرها من الاتفاقيات والاتفاقات البيئية، كاتفاقية التنوع البيولوجي. وهذه المواقع قد حددتها الدول التي توجد فيها، كما أن الأمم المتحدة تعترف بما لها من قيمة عالمية فائقة. أما الهدف الثاني من الاستراتيجية فيرمي إلى تعزيز حماية الشعاب المرجانية حول العالم بدعم التنفيذ الاستراتيجي لإطار عمل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية، الذي اعتمدته ٨٠ دولة في عام ١٩٩٥. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وافق المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومجلس إدارة مؤسسة الأمم المتحدة على عنصر التراث العالمي من الإطار البرنامجي للتنوع البيولوجي. وفي شهري

كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قام الصندوق، رسمياً، بالتماس اقتراحات في هذا المجال من شركاء الأمم المتحدة. وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠١، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، رسمياً، بعرض مرحلة عمل السنوات الأربع لعنصر الشعاب المرجانية من الاستراتيجية – المعروفة باسم برنامج شبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية – على المجلس الاستشاري للصندوق ومجلس إدارة المؤسسة، وذلك للنظر والموافقة.

٢٢ – أما التدخلات في هذا العنصر فترمي إلى مساعدة البلدان النامية على زيادة ما تجنيه من فوائد من المحافظة على النباتات والحيوانات، بما يتفق والاحتياجات الإنمائية المحلية. ومن الأمثلة على الأنشطة الجارية الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة، على الصعيدين القطري والإقليمي، الجهود الرامية إلى تعزيز مكافحة وإبادة آفات الغزو في جزر غالابيغوس؛ ومبادرة لدعم إيجاد بدائل اقتصادية للمجتمعات المحيطة بمواقع التراث العالمي من خلال توفير منح صغيرة مستهدفة؛ ومشروع للمحافظة على موئل النمر ووحيد القرن المهددين بالانقراض في حديقة شيتوان الوطنية الملكية في نيبال؛ ومساعدة حكومة سورينام في جهودها الرامية إلى المحافظة على مساحة شاسعة من الغابات الاستوائية البكر التي تم غرسها مؤخراً في محمية سورينام الطبيعية المركزية؛ وبرنامج للنهوض بالسياحة المستدامة عن طريق مجموعة من الأنشطة المتكاملة في عدد من مواقع التراث العالمي.

٢ – الطاقة المستدامة وتغير المناخ

٢٣ – في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، صدق المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومجلس إدارة مؤسسة الأمم المتحدة على الإطار البرنامجي للطاقة المستدامة وتغير المناخ. ويُطلب الآن إلى الشركاء المنفذين تقديم طلبات مشاريع للنظر فيها في جولة تمويل آذار/مارس ٢٠٠١.

٢٤ – وتمشيا مع ما ورد في تقرير الأمين العام للألفية، يحدد الإطار ثلاث مجالات مواتية ذات أولوية لاستثمارات مؤسسة الأمم المتحدة. ويتمثل أحد مجالات التركيز في تعزيز جهود تطوير وعرض النُّهُج المستدامة والتجارية لتقديم خدمات الطاقة المتجددة للمجتمعات المحلية. وينصب التركيز على أنظمة الطاقة الريفية المتجددة المرتبطة بالاستخدام المنتج والأنشطة المدرة للدخل لتلبية الاحتياجات في مجال الطاقة لشعوب البلدان النامية التي تفتقر إلى خدمات الطاقة والكهرباء الأساسية. ويتمثل المجال الثاني في تحسين كفاءة الطاقة في القطاعات الصناعية والسكنية والتجارية عن طريق سياسات وبرامج تراعي اعتبارات السوق. ويتصل المجال الثالث بآلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوصفها آلية سوق لمساعدة البلدان النامية

على مواجهة تحدي تغير المناخ بإشراك القطاع الخاص. ومن المتوخى زيادة توضيح التركيز الاستراتيجي لهذا العنصر من الإطار البرنامجي عقب الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتسوية المسائل التنفيذية والمؤسسية المتعلقة بآلية التنمية النظيفة.

٢٥ - ومحور التركيز الاستراتيجي لهذا الإطار يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة يمكن احتذاؤها على المستوى القطري تعزز التنمية المستدامة، وتظهر الروابط الواضحة بين تغير المناخ وأنظمة الطاقة المستدامة، وتتفق مع ولايات الأمم المتحدة وأولوياتها. وينصب التركيز بصفة خاصة على المبادرات الشاملة السوقية التوجه التي تنطوي على إقامة شراكات وثيقة مع أطراف محلية تشمل المنظمات غير الحكومية وأصحاب المشاريع الحرة والنظراء من القطاع الخاص والحكومة، فضلا عن الأطراف التي تبشر بتحقيق أثر كبير مقارنة بالأموال المطلوبة.

٢٦ - والمشاريع الجارية التي تدعمها مؤسسة الأمم المتحدة في هذا المجال تشمل برنامجا مبتكرا لدعم مشاريع خدمات الطاقة الريفية الذاتية الاستدامة في عدة بلدان في أفريقيا؛ ومشروعا لتعزيز نشر استخدام الكتل الإحيائية المتحولة إلى غازات في توليد الحرارة والطاقة في المناطق الريفية في الصين، ومبادرة للتعجيل باعتماد معايير وبطاقات ''قلة استهلاك الطاقة'' للأجهزة والمعدات والإضاءة في عدد من البلدان، ومشروعا لزيادة الاستثمار في قلة استهلاك الطاقة في بلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. ومؤسسة الأمم المتحدة هي أيضا من الممولين الرئيسيين لتقرير ''تقييم الطاقة في العالم''، الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومجلس الطاقة العالمي، لتزويد المناقشة الدولية عن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة بمعلومات فيما يتعلق بأهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

٢٧ - والمبادرات البيئية العالمية الأخرى التي تدعمها مؤسسة الأمم المتحدة تشمل تقديم المساعدة إلى اللجنة العالمية للسدود عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن مشروع تقييم النظم الإيكولوجية للألفية، وهو مشروع كبير يرمي إلى تحديد الحالة الراهنة لصحة النظم الإيكولوجية في العالم وقدرتها على تلبية متطلبات البشر فيما يتعلق بالأغذية، والمياه النظيفة، والصحة، والتنوع الإحيائي، وغير ذلك من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية. وبعد عامين من المشاورات المكثفة مع نخبة عالمية من أصحاب المصلحة، أنجزت اللجنة العالمية للسدود تقريرها النهائي المعنون ''السدود والتنمية: إطار جديد لاتخاذ القرار''. ويقدم التقرير، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، استعراضا شاملا

وعالميا ومستقلا للسدود القائمة حتى اليوم، ويبحث الأداء التقني والمالي والاقتصادي للسدود فضلا عن أدائها البيئي والاجتماعي.

دال – السلام والأمن وحقوق الإنسان

٢٨ – يتمثل مجال التركيز البرنامجي الرابع لمؤسسة الأمم المتحدة في السلام والأمن وحقوق الإنسان – حيث يشمل ذلك بصفة رئيسية التثقيف والتدريب في مجال منع نشوب الصراعات، والتوعية فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة، وتقديم الدعم والتدريب في مجال حقوق الإنسان والأعمال الوقائية. وستنصب الجهود أيضا على التمكين وبناء قدرات المؤسسات.

٢٩ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عقد صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية اجتماعا لوضع استراتيجية عامة لهذا المجال يوضع على أساسها مشروع إطار بحلول آذار/مارس ٢٠٠١. وستقدم هذه الورقة إلى المجلس الاستشاري للصندوق للنظر، ثم تقدم بعد ذلك إلى مجلس إدارة مؤسسة الأمم المتحدة للموافقة، حيث ستشكل بدورها أساسا لتمويل البرامج والمشاريع في هذا المجال بنفس الطريقة المتبعة في المجالات البرنامجية الأخرى. والجهات الرئيسية المشاركة في وضع هذا الإطار هي إدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون نزع السلاح، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٠ – وخلال جولتي التمويل السادسة والسابعة، ووفق على تمويل ستة مشاريع في إطار هذه الفئة الناشئة بما تبلغ جملته ٥,٢ مليون دولار. وخلال جولة التمويل الثامنة، وافق المجلسان على وقف أية قرارات أخرى بشأن المشاريع المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان حتى اكتمال وضع الإطار تماما. والعدد الكلي للمشاريع في هذا المجال يبلغ حاليا ٢٧ مشروعا تبلغ ميزانياتها المعتمدة ٤٢,٦ مليون دولار.

هاء – الرصد والتقييم

٣١ – ازداد باطراد عدد المشاريع التي تنفذ بدعم من مؤسسة الأمم المتحدة. فحتى نهاية عام ٢٠٠٠، كانت حافظة البرنامج قد بلغت ١٦٨ مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ ٣٢٦ مليون دولار، بمشاركة ٢٩ من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وتُنفذ في ١١٢ بلدا. وجميع هذه المشاريع في مراحل مختلفة من التنفيذ، حيث شارف بعض المشاريع الأولى على الاكتمال، بينما بدأ العمل للتو في مشاريع أخرى. وأصبح رصد هذه الأنشطة الجارية يمثل على نحو مطرد مهمة مضنية، خاصة بالمقارنة بالسنوات السابقة، حينما

كان التركيز ينصب بصفة رئيسية على وضع الأطر البرنامجية ومقترحات المشاريع ذات الصلة.

٣٢ - وتقع مسؤولية رصد وتقييم كل مشروع على عاتق الشريك المنفذ المعني، في حين أن صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مسؤول عن جمع النتائج وتجميعها وتحليلها[٢]. وتقيَّم النتائج وتوضع التوصيات لزيادة تطوير الأطر. وفي حين أن الحاجة إلى المساءلة أمر بديهي، فإنها تعزز هنا بكون هذه الشراكة الأولى من نوعها. وأهمية وضوح الرؤية وتحقيق نتائج قابلة للقياس، حيثما أمكن، يعززهما أيضا أن دعم الشراكة قد وضع من منظور يمتد إلى ١٠ سنوات.

٣٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، وضع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة استراتيجية للرصد والتقييم تتماشى مع احتياجات المساءلة بمنظومة الأمم المتحدة ومتطلبات الإبلاغ في مؤسسة الأمم المتحدة. وتشمل المهام الرئيسية للصندوق العناصر التالية: (أ) إجراء استعراض نصف سنوي مع المؤسسة لحافظة المشاريع؛ (ب) إجراء استعراضات دورية للحافظة مع الشركاء المنفذين الرئيسيين؛ (ج) تحديد المشاريع التي تحتاج إلى رصد معزز؛ (د) إنشاء قاعدة بيانات لرصد المشاريع والإبقاء عليها؛ (هـ) قيام موظفي المالية والبرامج في المؤسسة والصندوق بزيارات ميدانية.

٣٤ - وفي عام ٢٠٠٠ نفذت ستة استعراضات حوافظ مع الشركاء المنفذين. وحددت طائفة منتقاة من المشاريع للاستعراض التفصيلي والمتابعة. ووضعت قاعدة بيانات نموذجية لتتبع التقارير وتيسير المتابعة، يجري تحسينها في عام ٢٠٠١. إضافة إلى ذلك، سافر موظفو الصندوق إلى غرب أفريقيا وإلى أمريكا اللاتينية للوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع. وخلال النصف الثاني من سنة ٢٠٠٠، أجرى الصندوق والمؤسسة استعراضا مشتركا للحافظة، مع مراعاة مستوى المشاريع الحالي والمتوقع، فضلا عن معدل تنفيذ المشاريع القائمة. وخلال عام ٢٠٠١، ينوي الصندوق والمؤسسة القيام، بالإضافة إلى استعراض وتحليل التقارير المرحلية الدورية، إجراء ستة استعراضات حوافظ مع الشركاء المنفذين، والقيام بزيارات ميدانية، والقيام، مع الشركاء المنفذين، بتقييم تقدم الأطر البرنامجية. ولتيسير إنشاء شراكات جديدة، ستتضمن أنشطة التقييم الدروس المستفادة وتحديد المشاريع والمجالات البرنامجية التي يمكن تكرارها. وإضافة إلى ذلك، ستوجه الجهود صوب كفالة تقديم الشركاء المنفذين تقارير مرحلية (عن البرامج وعن الشؤون المالية) جيدة التوقيت.

ثالثا – بناء الشراكات والأنشطة الأخرى

٣٥ – يعمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة معا من أجل إقامة علاقات جديدة مع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى. وقد أوجد تقرير الأمين العام للألفية اهتماما متزايدا من المجتمع المدني، بما في ذلك من المؤسسات والقطاع الخاص، بالعمل مع الأمم المتحدة ودعم مقاصدها وأهدافها. وفي أحيان كثيرة ترد استفسارات من خارج الأمم المتحدة للاستعلام عن أنشطة المنظمة وعن إمكانية العمل مع كيانات الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يدعى الصندوق إلى إفادة الغير بالخبرات التي اكتسبها من شراكته مع مؤسسة الأمم المتحدة.

٣٦ – كذلك يعمل الصندوق على دعم مبادرات الشراكة الجديدة الثلاث التي سُلِّط الضوء عليها في تقرير الألفية، وهي: خدمة تابعة للأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات، وشبكة صحية عالمية، ومبادرة باسم ''الأوائل في الميدان''. بالإضافة إلى ذلك، يعمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مع أمانة الفريق الاستشاري لفرقة عمل تابعة للأمم المتحدة معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتألف من كبار ممثلي الحكومات، والجهات المانحة، والصناعات الخاصة، وصناديق ومؤسسات التمويل وغير ذلك من ذوي الصلة من أصحاب المصلحة، وذلك لتطوير استراتيجية للأمم المتحدة لتضييق الهوة الفاصلة بين البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٣٧ – وبفضل مشاركة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في عدد من المؤتمرات والاجتماعات – بما فيها المنتدى الإنمائي الأفريقي في أديس أبابا، ومؤتمر قمة المجتمع المدني لدول حوض البحر الأبيض المتوسط في لشبونة، وحلقة عمل بشأن الشراكة مع المجتمع المدني في استكهولم – تيسّر تبادل المعلومات بشأن الشراكة بين الصندوق والمؤسسة، مما زاد من ذيوع هذه المبادرات الجديدة ومن الوعي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بوجه عام لبناء الشراكات.

رابعا – جولات التمويل

٣٨ – نظمت ٣ جولات تمويل في عام ٢٠٠٠، وأصبح بذلك العدد الإجمالي للجولات ٨ جولات، بداية بالجولة الأولى في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

جولة التمويل السادسة

٣٩ – خلال جولة التمويل السادسة، تلقت أمانة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ما جملته ٢٣ مقترحا بمشاريع، قدم ١١ مقترحا منها إلى المجلس الاستشاري للصندوق

للنظر. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، استعرض المجلس الاستشاري مقترحات المشاريع وأقر عرضها جميعا على مجلس إدارة مؤسسة الأمم المتحدة للنظر. وفي ٢٣ آذار/مارس، أعلنت مؤسسة الأمم المتحدة الموافقة على جولتها السادسة من المنح، التي يربو مجموع قيمتها على ١٧ مليون دولار. وخصص أكثر من ثلث ذلك المبلغ لمشاريع ستنفذ عن طريق أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

جولة التمويل السابعة

٤٠ - خلال جولة التمويل السابعة، درست أمانة الصندوق ما جملته ٣٤ مقترحا بمشاريع أحالتها إلى المجلس الاستشاري للصندوق لاستعراضها في اجتماعه الذي عقد في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ ومن هذه المقترحات، أقر المجلس ٣٢ مقترحا للعرض على مجلس مؤسسة الأمم المتحدة للنظر. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أعلنت المؤسسة موافقتها على جولتها السابعة من المنح، التي يبلغ مجموع قيمتها زهاء ٤٢ مليون دولار، والتي تقدمها لـ ٢٩ مشروعا تشترك فيها ١٤ من منظمات الأمم المتحدة.

جولة التمويل الثامنة

٤١ - خلال جولة التمويل الثامنة، قدمت أمانة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ١٤ مقترحا بمشاريع إلى المجلس الاستشاري للصندوق لكي يستعرضها. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أقر المجلس الاستشاري ١٣ مقترحا للعرض على مؤسسة الأمم المتحدة للنظر. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وافقت المؤسسة على تلك المشاريع، التي يبلغ مجموع قيمتها زهاء ١٦ مليون دولار، وتشمل ١٠ من منظمات الأمم المتحدة و ٤ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبنهاية عام ٢٠٠٠ بلغت جملة تمويل مؤسسة الأمم المتحدة ٣٢٦ مليون دولار، خصصت منها نسبة ٤٠ في المائة لصحة الطفل (١٢٨,٣ مليون دولار)؛ و٢٥ في المائة للمرأة والسكان (٨٤,٥ مليون دولار)؛ و١٩ في المائة للبيئة (٦٠,٨ مليون دولار)؛ و١٣ في المائة لمشاريع السلام والأمن وحقوق الإنسان (٤٢,٥ مليون دولار)؛ وأقل من ٥ في المائة لمجالات أخرى (٩,٨ مليون دولار) (أنظر المرفق).

٤٢ - كذلك قدمت مؤسسة الأمم المتحدة المساعدة في عام ٢٠٠٠ لعدد صغير من المشاريع من أجل بناء قدرات المؤسسات ودعما لبعض من المبادرات الواردة في تقرير الأمين العام للألفية. ووفق على تمويل ٤ مشاريع، تبلغ جملة ميزانيتها ١,٦ مليون دولار.

٤٣ - وبالنسبة لعام ٢٠٠١، يتوخى أن تكون هناك جولتان للتمويل، الأولى في آذار/مارس والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف ينظر في مجالين برنامجيين في كل جولة تمويل. وسوف تركز جولة آذار/مارس بصفة رئيسية على البيئة والسلام، وعلى الأمن

وحقوق الإنسان، في حين أن جولة تشرين الثاني/نوفمبر ستنظر في مقترحات متعلقة بصحة الطفل وبالسكان والمرأة.

خامسا - الترتيبات التنفيذية والمالية

٤٤ - شاركت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في عدة اجتماعات وحلقات عمل مشتركة في عام ٢٠٠٠ لزيادة تحديد أدوار ومسؤوليات المنظمتين. وفيما يتعلق بالتطور العادي للبرامج والمشاريع، يتصل الصندوق بالشركاء المنفذين عن طريق مراكز التنسيق التي تكفل تنسيق العمليات الميدانية والقيام بالإبلاغ والوفاء بغيره من المتطلبات على النحو الواجب.

٤٥ - واستجابة لتعليقات مجلس مراجعي الحسابات، استحدث صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية التدابير التالية في عام ٢٠٠٠ لخفض حالات التأخير في تقديم وثائق المشاريع:

(أ) تبسيط عملية الموافقة على المشاريع والتوقيع عليها لتصبح وثيقة مشروع واحدة تحل محل العملية الحالية ذات الخطوتين، التي تتمثل في أوراق المفاهيم التي تعقبها وثائق المشروع المفصلة؛

(ب) استحداث حكم بإنهاء التمويل يسري مفعوله بعد ٦٠ يوما من الموافقة على المشروع، ويقضي بسحب تمويل المشروع في حالة عدم تقديم وثيقة المشروع للصندوق خلال ١٢٠ يوما من موافقة المجلس للتوقيع عليها.

ويواصل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية رصد أداء أنشطة التمويل بصورة مستمرة، بغية تحديد المزيد من تدابير التبسيط.

سادسا - الاستنتاجات

٤٦ - تطورت الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة تطورا كبيرا خلال السنة الثالثة من العمليات. والأطر في مجالات برامج صحة الطفل والبيئة والسكان والمرأة مطورة جيدا ويشتمل كل منها على عدد كبير من المشاريع قيد التنفيذ. وعلاوة على ذلك، تم تحديد مجال إضافي من مجالات التركيز - هو السلام والأمن وحقوق الإنسان - حيث يجري إعداد إطار له.

٤٧ - بفضل التركيز على العناصر المبتكرة، فضلا عن إشراك مؤسسات المجتمع المدني، تمكّن شركاء الأمم المتحدة المنفذون من وضع مبادرات جديدة ما كان ليتسنى القيام بها بسبب الموارد المحدودة. والعديد من البرامج التي تُنفذ حاليا من الممكن تكرارها.

٤٨ - خلال عام ٢٠٠١، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية رصد تنفيذ المشاريع. ومع توافر النتائج، سيركز الصندوق على تقييم هذه النتائج وسيدعو أفرقة الأطر البرنامجية المعنية إلى الانعقاد لتقييم التقدم المحرز وتحديد إمكانيات التحسين. وسيقوم الصندوق أيضا بإجراء دراسات متعمقة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الشاملة، بغية تعزيز التآزر والتكامل فيما بين الأطر. وإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق العمل مع الشركاء المنفذين والمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن تقديم اقتراحات مشتركة على الصعيد الميداني، تمشيا مع التقييمات القطرية المشتركة وأطر المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

الحواشي

(١) ترأس المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية نائبة الأمين العام. ويتألف الصندوق من أعضاء يعملون بصفتهم الشخصية. واعتبارا من الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، أصبح المجلس يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم: لنكولن تشين، نائب رئيس مؤسسة روكفلر؛ جوزيف كونور، وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في الأمم المتحدة؛ نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ مكارم ويبيسونو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ماري أوكس سميث، مديرة منطقة أفريقيا بالبنك الدولي؛ أليكساندرو نيكوليسكو، رئيس اللجنة الثانية للجمعية العامة؛ فرانكلين توماس، رئيس فريق الدراسات بمؤسسة فورد؛ أمير دوسال (بحكم منصبه) المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

(٢) وفقا للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة يتحمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مسؤولية الرصد وتقديم التقارير إلى المؤسسة بشأن التقدم المحرز في المشاريع والأنشطة التي تمولها المؤسسة (A/53/700، المرفق الفقرة ١٨).

المرفق

المشاريع الممولة من مؤسسة الأمم المتحدة

المشاريع الممولة، موزعة حسب مجالات البرامج

مجالات البرامج	المشاريع التي وافق عليها المجلس حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩		المشاريع التي وافق عليها المجلس في عام ٢٠٠٠		الإجمالي	
	عدد المشاريع	(القيمة بدولارات الولايات المتحدة)	عدد المشاريع	(القيمة بدولارات الولايات المتحدة)	عدد المشاريع	(القيمة بدولارات الولايات المتحدة)
صحة الطفل	٣١	١١٩ ٧١٨ ٧٦٠	٥	٨ ٥٧٤ ٠٠٠	٣٦	١٢٨ ٢٩٢ ٧٦٠
السكان والمرأة	٢٨	٤١ ٩٩٠ ٦٥٢	٢٤	٤٢ ٤٧٦ ١٠٦	٥٢	٨٤ ٤٦٦ ٧٥٨
البيئة	٢٩	٤٤ ٠٨٢ ٩٨٨	١٤	١٦ ٧٣٨ ١٣٨	٤٣	٦٠ ٨٢١ ١٢٦
السلام والأمن وحقوق الإنسان	٢١	٣٧ ٣٨١ ٧٠٧	٦	٥ ١٩٠ ٣٠٠	٢٧	٤٢ ٥٧٢ ٠٠٧
مجالات أخرى	٤	٨ ٢٤٠ ٠٠٠	٤	١ ٥٨١ ٥٠٠	٨	٩ ٨٢١ ٥٠٠
الجملة	**١١٣**	**٢٥١ ٤١٤ ١٠٧**	**٥٣**	**٧٤ ٥٦٠ ٠٤٤**	**١٦٦**	**٣٢٥ ٩٧٤ ١٥١**

المشاريع موزعة حسب الموضوع

(حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الجملة: ١٦٦ مشروعا – القيمة: ٣٢٦ مليون دولار ٠ ٣٣ منظمة تابعة للأمم المتحدة[أ])

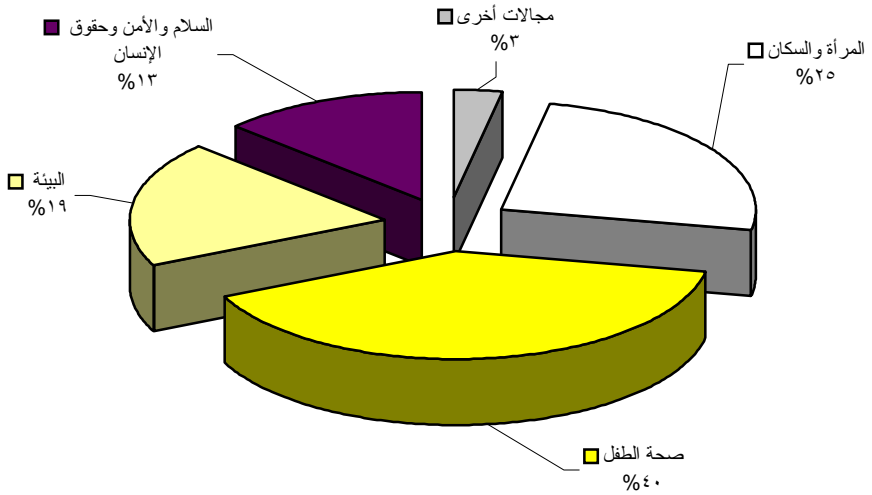

(أ) المنظمات تشمل وكالات متخصصة وصناديق وبرامج وإدارات تابعة للأمم المتحدة.